



Distr.: General
25 April 2003
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٣

٢٠٠٣ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/ يوليه ٢٠٠٣

البند ٧ (ه) من جدول الأعمال المؤقت *

مسائل التنسيق والبرامج وسائل أخرى:

البرامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

报 告

جزء

منذ اعتماد القرار في عام ١٩٩٩ بشأن وضع برنامج طويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يعرض عليه في كل دورة من دوراته الموضوعية تقريراً عن تنفيذ هذا البرنامج. وهذا التقرير، الذي أعد بالتعاون الوثيق مع المنسق المقيم لمنظمة الأمم المتحدة في هايتي، يعرض السياق الاقتصادي والسياسي الذي عملت فيه منظومة الأمم المتحدة منذ العام الماضي، ويحدد مستويات الدعم العام للتنمية المتفق عليها ويوفر نظرة بحملة عن الإجراءات المتخذة بهدف رسم حدود برنامج طويل الأجل لتقديم الدعم. غير أن التقرير يشدد على أن الأزمة السياسية التي تمر فيها هايتي المستمرة على الرغم من الدعم الذي قدمته منظمة البلدان الأمريكية، تشكل عقبة أساسية لتنمية البلد وللمساعدة الدولية التي هو محور الحاجة إليها.

* E/2003/100

مقدمة

- ١ - يندرج هذا التقرير في إطار متابعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٩٩ للحالة الاقتصادية والاجتماعية في هايتي. فلقد أنشأ المجلس في قراره ٤/١٩٩٩ المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٩، الفريق الاستشاري المخصص لhaiتى، وذلك بناء على دعوة مجلس الأمن له للمساهمة في وضع برنامج طويل الأجل لتقدم الدعم لهذا البلد^(١). وقام الفريق بعهدة لاستعراض الأداء في البلد، وأجرى محادثات مع عدد من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية وقدم استنتاجاته إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩ (E/1999/103).
- ٢ - وبناء على توصيات الفريق الاستشاري المخصص، التمكّن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١١/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، من الأمين العام أن يتّخذ، بالتعاون مع حكومة هايتي، التدابير الالزامية لوضع استراتيجية وبرنامج طويل الأجل لتقدم الدعم إلى هايتي على أساس يتّسم بالأولوية.
- ٣ - ومنذ ذلك الوقت تقدّم تقارير عن تنفيذ هذا البرنامج إلى المجلس في دورته الموضوعية (انظر E/2000/63، E/2001/67 و E/2002/56). وفي قراره ٢٢/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا له، بالتعاون مع المنسق المقيم في هايتي، عن التقدّم المحرز في تطبيق البرنامج الطويل الأجل لتقدم الدعم إلى هايتي، وأن يوضع هذا التقرير استجابة لرغبة المجلس مع مراعاة تطور الحالة في البلد.

أولاً - الظروف الاقتصادية والسياسية

السياق العام للتنمية البشرية

- ٤ - هايتي هي البلد الأمريكي الوحيد المصنف في عدد أقل البلدان ثُمّوا. واستنادا إلى تقدير عدد سكانها في عام ٢٠٠٠ بـ ٨,١ مليون نسمة، فإن متوسط الكثافة السكانية فيها هو ٢٩ شخصا في كل كيلومتر مربع^(٢). ويقدر التزايد الديمغرافي بحوالي ٢ في المائة في السنة وإجمالي الناتج المحلي للفرد بلغ ٤٨٠ يورو في عام ٢٠٠١. وإنجمالي الناتج المحلي للفرد لم يردد من حيث القيمة الفعلية، عما كان عليه في السبعينيات، وهو فضلا عن ذلك آخذ بالانخفاض منذ بدء الثمانينيات^(٣). والحياة المرتفعة عند الولادة في هايتي تبلغ ٥٦,٣ عاما^(٤). ومؤشر التنمية البشرية محسوبا للعام ٢٠٠٠ يبلغ ٤٦١، مما يضع هايتي في المرتبة العالمية ١٤٦ بين البلدان الـ ١٧٣.

٥ - واستنادا إلى التقديرات المتوفّرة، يعيش حوالي ٤٧ في المائة^(٥) من السكان دون خط الفقر. ويبلغ معدل سوء التغذية ٥٦ في المائة، ومعدل الأممية يقارب ٥٠ في المائة، ومعدل الانتساب إلى المدارس لا يتجاوز ٥٢ في المائة، بينما يقدر أن ٤٦ في المائة من السكان فقط متوفّرون لهم فرص الوصول إلى مراكز المياه المعالجة، و ٢٨ في المائة إلى معدات النظافة الصحية الملائمة.

٦ - وفي سياق الركود الاقتصادي هذا، أدى التزايد الديمغرافي إلى تفاقم الآثار المترتبة على الموارد الطبيعية فضلاً عن الميل إلى الهجرة. فالموارد الحرجية نفذت من الوجهة العملية. كما أن إزالة الأحراج وحراثة الأرض التي باتت أكثر فأكثر غير ملائمة للزراعة، في بلد حيث المساحات القابلة للزراعة محدودة بثلث كامل مساحته، تؤديان إلى تدهور البيئة المتمثل أحد أعراضه الأكثر جلاء في تحات التربة بشكل مستمر ومتداهن على نحو متزايد الموارد المائية والقدرة الإنتاجية للمناطق السهلية.

٧ - والتزوح من المناطق الريفية إلى المدن، وكذلك من هاياتي إلى الخارج، مهم نسبياً. فقد ارتفع معدل التحضر من ٢١,٧ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى قرابة ٣٥ في المائة^(٦) ويتجاوز عدد سكان بورت - أو - برانس، الذي كان يقدر بـ ٧٢٠ ٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٢، حسب التقديرات الأخيرة، مليوني نسمة^(٧). وفي عام ١٩٩٩، كان أكثر من ١,٥ مليون هاياتي يعيشون خارج البلد، لا سيما في الجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة^(٨). وتشكل تحويلات نقود المهاجرين، لا سيما المقيمين منهم في أمريكا الشمالية، والمقدّرة حالياً بحوالي ٨٠٠ مليون من الدولارات الأمريكية^(٩)، دعماً لا غنى عنه لعيشة العديد من الأسر فضلاً عن التوازن في رصيد المدفوعات.

السياق السياسي والأمني

٨ - الجهود المبذولة لحل الأزمة السياسية لا تزال محددة للغاية من حيث اتساع نطاقها وذلك بسبب الصراعات التي صبّت في الواقع الحياة السياسية في البلد منذ سقوط ديكتاتورية عائلة دوفاليه في عام ١٩٨٦. وجدير بالذكر أن الانتخابات التشريعية والمحليّة التي جرت في أيار/مايو ٢٠٠٠ والتي فاز فيها الحزب الحاكم (فاني لافالاس)، هي موضوع عدد من المنازعات التي يدعمها جزئياً المجتمع الدولي. وقد أدت هذه المنازعات التي لم تقتصر بأي حل إلى مقاطعة المعارضة للانتخابات الرئاسية. وأدت، على الصعيد الخارجي، إلى التعليق التدريجي للجزء الأكبر من المساعدة الدولية، وهو تعليق يعزى أيضاً إلى عدم قيام هاياتي بتسديد الدين المترتب عليها إلى المؤسسات المتعددة الأطراف.

٩ - واتسمت رئاسة السيد جان برتراند آريستيد، منذ تسلمه مهامه في شهر شباط/فبراير ٢٠٠١، بالأزمات داخل الحكومة فضلاً عن منازعة شديدة من جانب المعارضة. والتقارب الديمقراطي، وهو تحالف لأحزاب سياسية، هو الجهة الفاعلة الأساسية في المعارضة. والمهمة الأولى المخولة لرئيس الوزراء الحالي، إيفون نيتون، المعين في آذار/مارس ٢٠٠٢، هي التوصل إلى تسوية هذه الأزمة.

١٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، اتخذ النقاش العام منحى راديكاليًا ونظمت مظاهرات عديدة مؤيدة ومعارضة للافالاس واتسم بعضها بحوادث عنيفة، بينما سار بعضها الآخر بهدوء ظاهر، وبحماية الشرطة الوطنية. وخلال هذه الفترة بالذات، أنشأت ١٨٤ منظمة من منظمات المجتمع المدني تجتمعًا جديداً، اقترح حلاً لهذه الأزمة استناداً إلى عقد اجتماعي جديد. ولا تزال الحالة حتى الآن تتسم بالاستقطاب، لا سيما بين ممثلين حزب فانكي للافالاس وممثلين للتقارب الديمقراطي الذي يدعمه تجمع ١٨٤ الجديد الذي اتخذ موقفاً مؤيداً لرحيل الرئيس آريستيد قبل نهاية ولايته.

١١ - ويلاحظ أيضاً مناخ تزايد انعدام الأمن في العديد من المدن والواقع في البلد، حيث تفيد التقارير عن وجود مجموعة مسلحة تعمل بمنأى عن مراقبة الشرطة الوطنية.

١٢ - وبعد رحيل البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي في شباط/فبراير ٢٠٠١، تولت منظمة الدول الأمريكية دوراً رئيسياً في دعم عملية التفاوض بين الحزب الحاكم والمعارضة، وذلك بفضل اعتماد القرار AG/RES.1831 (XXI-0/01) في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ والمعنون ”دعم الديمقراطي في هايتي“. وهذا القرار يدعو إلى اشتراك جميع الأطراف لإيجاد حل بطريق التفاوض للأزمة، ويطلب إلى أمين عام منظمة الدول الأمريكية تكثيف جهوده في هذا الصدد، ويقترح إنشاء فريق من البلدان الصديقة لهايتي ، وهو الفريق الذي أنشأ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ . ودعا المجلس الدائم للمنظمة بقراره CP/RES.806 (1303/02) المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ ، الدول الأطراف إلى وضع إطار ملائم للمفاوضات السياسية، وإلى إنشاء بعثة خاصة لمنظمة الدول الأمريكية بشأن تعزيز الديمقراطية في هايتي. وقد تم إنشاء هذه البعثة في ١ آذار/مارس ٢٠٠٢ على أساس الاتفاق بين منظمة الدول الأمريكية وحكومة هايتي، وهو اتفاق يحدد مجالات اختصاصها: الأمن، والعدالة، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وتنشيط الديمقراطية والمؤسسات.

١٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، قامت البعثة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية بتسهيل إبرام اتفاق بين الطرفين بشأن إجراء انتخابات محلية وتشريعية في عام ٢٠٠٣ ، وإنشاء مجلس انتخابي مؤقت وتسمية أعضائه. وقد تم دعم هذه المرحلة المهمة باعتماد المجلس الدائم لمنظمة

الدول الأمريكية للقرار (1333/02) CP/RES.822 المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والذي يؤكد استعداد المنظمة لتعزيز سيادة القانون ولدعم إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٣، وحملة نزع السلاح وتطبيع العلاقات مع مؤسسات بريتون وودز. وم مقابل هذه المساعدة، لا بد من تحقيق عدد من الشروط قبل ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. فينبغي على الحكومة بالخصوص أن تكون قد أنجزت عملية التعويض على ضحايا أحداث ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وينبغي أن يكون المجلس الانتخابي المؤقت قد أنشأ وفق الطريقة المقررة في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أجرت البعثة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية والحكومة الهايتية مفاوضات بشأن شروط تقديم المساعدة في موضوع الانتخابات والأمن ونزع السلاح ودعم العدالة والمؤسسات.

١٤ - وبحدر الإشارة إلى التقدم المحرز في تطبيق القرار ٨٢٢. فقد تم إجراء العديد من المدفوعات لضحايا ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، ونشرت الرئاسة مرسوماً يعلن إنشاء المجلس الانتخابي المؤقت المؤلف من ٩ أعضاء، تمت تسمية ٧ منهم منذ ذلك الوقت. ويدو أن المعددين المتبقين يعودان إلى التقارب الديمقراطي وبقية المعارضة، حتى وإن كان ذلك غير منصوص عليه في المرسوم. وفضلاً عن ذلك، فإن المشاركة الفعالة لمثلي بعض القطاعات تبقى معلقة على إجراءات ينبغي على الحكومة أن تتحذّها، تبعاً لحالة هذه المجموعات، في إطار القرار ٨٢٢.

١٥ - قدم إلى هايتي وفد رفيع المستوى من منظمة الدول الأمريكية والجامعة الكاريبية في ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ لبحث الأطراف على تنفيذ أحكام القرار ٨٢٢. وقد تألف الوفد الذي كان على رأسه السيد جولييان خونتي، وزير خارجية سانت لوسيا والسفير لويجي أينودي، الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية، من ١٩ موظفاً من كبار الموظفين يمثلون ١٢ بلداً ومنظمة. ودعا الوفد الحكومة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لحلق مناخ ملائم لإجراء انتخابات حرة وموثوقة، مع دعوة المعارضة والمجتمع المدني إلى احترام الالتزامات التي تقع على عاتقهما في هذا الإطار. وفي تقريره المقدم إلى المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عبر الوفد عن انطباع سلبي بالنسبة لتطور الحالة في هايتي وأسف للامهامات التي لا تنفك الحكومة والمعارضة عن إطلاقها. مما يسهم في عرقلة العملية الانتخابية.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، قدم السيد لويس جوانيه، وهو خبير مستقل في حالة حقوق الإنسان في هايتي، تقريره الأول إلى لجنة حقوق الإنسان في آذار/مارس من هذه السنة (E/CN.4/2003/116). وفي هذا التقرير شجب تصاعد العنف اليومي، وعمليات الابتزاز

المتكررة التي تستهدف أشخاصاً معينين والتي تنتهك حرية الرأي والتعبير، واللغات التي تظهر في عمل النظام القضائي. كما أنه لاحظ بعض المؤشرات المشجعة، كمحاكمات مرتكبي عمليات الابتزاز، وامتدح التعاون التقني المتعدد والهادف في مجال حقوق الإنسان.

السياق الاقتصادي

١٧ - منذ سنوات وهابي تعاني من ظاهرة متكررة: وهذه الظاهرة هي ظاهرة العجز في الميزانية. والمبالغ الفعلية لهذا العجز هي على الشكل التالي: (١) بالنسبة لمجموع الإيرادات من شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣: ٢,٨ بليون غورد، تمثل زيادة ٦ في المائة بالنسبة إلى الأشهر نفسها من العام الماضي؛ (٢) فيما يتعلق بمجموع النفقات للفترة نفسها: ٥,٣ بلايين غورد، تمثل زيادة مقدارها ٦١ في المائة بالنسبة لنفس الأشهر من السنة الفائتة. والرصيد الفعلي، أي الفرق بين الإيرادات والنفقات بأرقام الصندوق، يمثل عجزاً يبلغ ١,٩ بليون غورد عن نفس الفترة. هذه الزيادة الملحوظة في العجز ستتواصل في الأشهر القادمة. وفضلاً عن ذلك، فإن الدين الخارجي لم يزد كثيراً: فهو يقف حالياً عند مبلغ ١,٢٤٨ مليون دولار أمريكي، بعد أن كان راكداً لفترة طويلة حوالي مبلغ ١ بليون دولار. وأخيراً فإن صافي الأصول الخارجية من عملة المصرف المركزي تدهورت، إذ نقصت من مبلغ ١٠٣ ملايين يورو في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى ٤٥.٥٣ مليون يورو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

١٨ - أسباب استمرار هذا العجز عديدة، لكننا نشير بالأخص إلى مرتبت الموظفين العاملين وحالات القصور في التمويل من جانب الجهات التعاونية الدولية فالممتلكات تحتل مكاناً لا يمكن تقليله في النفقات الحكومية (١,٣ بليون غورد)، بينما لا تصل الإيرادات المالية الداخلية إلى درجة تغطي حالات العجز. وإضافة إلى ذلك، فإن هذه الإيرادات تتولد عن الضرائب غير المباشرة الغير مؤاتية لأكثر الفئات حرماناً. وتظهر الأرقام أن عمليات تهريب البضائع والفساد لم تؤد إلا إلى زيادة أهمية الإيرادات الداخلية، التي تتوقف إلى حد كبير على الظروف الاقتصادية والعمالية، وكلماها في حالة من التدهور. والناتج المحلي الإجمالي آخذ في الانخفاض بشكل مستمر؛ ومعدل نموه السلي يبلغ حوالي ١ في المائة منذ عدة سنوات.

١٩ - التمويل المباشر للعجز يقوم به المصرف المركزي، مصرف جمهورية هابي. وبالنسبة لعام ٢٠٠٣، كان المصرف قد قام، في كانون الثاني/يناير، بتمويل ١,٦ بليون من أصل ١,٩ بليون من العجز. وعن ذلك يتولد التضخم الذي بلغ ١٥ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. فارتفاعت مؤشرات الاستهلاك من ١٧٨ نقطة في كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى ٢٠٥ نقاط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وهذا يؤكّد الاتجاه إلى الارتفاع. وميزان المدفوعات في حالة عجز مع انخفاض الصادرات التي لا تغطي الواردات، التي تتجاوزها بكثير. وتنتسب التغطية من التحويلات الخاصة التي يقوم بها المهاجرون المنتشرون والتي تبلغ قرابة ٦٠ في المائة. والتمويل الذي يقوم به المصرف المركزي يتم عن طريق إصدار سندات تباع إلى المصارف التجارية. ومعدلات الفائدة على هذه السندات مرتفعة بعض الشيء، وهو شرط من شروط جاذبيتها، ومن الطبيعي أن يستتبع ذلك ارتفاعاً في معدلات الفائدة وانخفاضاً في الاعتمادات المتاحة إلى القطاع الخاص.

٢٠ - ولإصلاح هذا العجز، قامت الحكومة بوضع حد للمساعدات المالية المقدمة دعماً للمنتجات النفطية. وهذا القرار، الذي يستجيب بدرجة ما للالتزامات المقطوعة تجاه مؤسسات مالية دولية، يمثل بفرض الضرائب الازمة (واستعادة الدولة لحقها السيادي) وفي إتاحة المجال لتكييف الأسعار بشكل حر في محطات توزيع النفط مع السعر الدولي للبرميل من النفط الخام. وأدت الأزمة الفetroيلية، إلى حصول ارتفاع في الأسعار الدولية وكان لذلك انعكاسات على الأسعار في محطات التوزيع. وهذه القرارات أكدت بعض التوقعات، فلقد بدأ القطاع التجاري بالتكييف بزيادة الأسعار بحدة على المستهلكين رداً على إشاعات تقول بتحويل مخزون البلد من الدولار إلى غورن. وأدى ذلك إلى تأجيج المضاربة في الاقتصاد، فانتقل سعر الغورن من ٤٠ إلى ٥٠ غورن لليورو الواحد.

٢١ - إن الانتشار المذهل لـ "التعاونيات" الادخار والاتساع، والتي قامت الحكومة بالدعاه لها مع محو الأمية من البلد، ومن ثم فشلها، المذهل أيضاً، ألحقاً ضرراً قوياً بادخارات العملاء الاقتصاديين. هذه المؤسسات، التي ظهرت في عام ١٩٩٨، والتي كانت معظمها بدون نظام قانوني، واستطاعت أن تعمل بمنأى عن أي تنظيم أو إشراف تكافأ لا سيما خلال العام ٢٠٠١. ومعدلات الفائدة التي تقدمها هذه "التعاونيات" أعلى بكثير من معدلات التي تعرضها المصارف (وتصل إلى حد ١٢ في المائة في الشهر على الإيداعات بالغورن)؛ وتتراوح ما بين ٥ في المائة و ٨ في المائة في الشهر على الإيداعات باليورو. وبعد أن رفضت معظم المصارف، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، قبول إيداعاتها، وضعت "التعاونيات" الواحدة تلو الأخرى حداً لعملياتها، متسقة بذلك بخسائر مودعيها العديدين تقدر بحوالي ٥ بلايين غورن. وعلى الرغم من الاحتجاجات الصاحبة للمودعين المتضررين، فإن الملاحقات القضائية التي أُعلن عنها لم تبدأ في حين أن الحكومة لم تف دائماً بوعودها بالتعويض.

ثانيا - تطور المساعدة العامة المقدمة للتنمية

٢٢ - تواصل التعليق التدريجي للجزء الأكبر من المساعدة الخارجية في هايتي خلال عام ٢٠٠٢. ومع الارباك الذي تعاني منه جميع الوكالات، انتقلت المساعدة من ٤٢٧,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٨٨,٨٣ مليون في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

		المساعدة العامة للتنمية المواقف عليها هايتي (ملايين اليورو)							
		السنوات							
		-٢٠٠١	-٢٠٠٢	-٢٠٠٠	-١٩٩٩	-١٩٩٨	-١٩٩٧	-١٩٩٦	-١٩٩٥
	(التوقعات)	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥
		١٤٢	١٨٨,٨٣	٢٦٦,٢٩	٣٥٧,١٩	٣٨١,٥٢	٣٥٤,٠٧	٤٢٧,٥	٤٢٧,٥

المصدر: البنك الدولي، تقرير التمويل الخارجي.

٢٣ - مبررات هذا التعليق سياسية، لكنها أيضاً مالية. فعدم قيام الدولة الهايتية بإيفاء ديونها المتعددة للأطراف أدى إلى وقف المساعدة، التي كان البلد مرتبطة بها وعليه أن يدفع فوائد عليها. ومن جهة أخرى، فإن المساعدة ما عادت تمر بواسطة الدولة الهايتية بل تذهب مباشرة للمستفيدين منها عن طريق المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات. وبالتالي فإن قدرة الدولة على الاستجابة لاحتياجات السكان انخفضت اخفاضاً كبيراً. وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة هي في عداد الشركاء النادرين الذين أبقوا على تقديم المساعدة المباشرة إلى الحكومة.

ثالثا - تنفيذ البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم

٢٤ - تواصل تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة، وبفعل ذلك تواصل تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في عام ٢٠٠٢، وأكتسبت دينامية كبيرة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ مع قدوم المنسق المقيم الجديد، السيد أداما غينلدو. ودرجات مختلفة، تتدخل وكالات منظومة الأمم المتحدة في كل البرامج المعددة فيما يلي:

٢٥ - **تنفيذ إطار العمل:** قامت الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بوضع برنامج لتقديم الدعم إلى الإدارة الحكومية والموافقة عليه. ويشكل هذا البرنامج إطاراً يهدف إلى تسهيل التعاون بين جميع الشركاء الذين يرغبون بالمساهمة في تحسين الإدارة الحكومية في هايتي. وهو يغطي الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦، ويندرج في مبادرات منظومة الأمم المتحدة في

هالي، ويراعي الإطار الذي أنشأه القرار ٨٢٢ وبالتالي فهو يراعي ولاية البعثة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية. ومن هذه الوجهة، فهو يسهم بتوطيد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وموضوعه الرئيسي مواكبة هالي في عملية التطبيع المؤسسية، وتوطيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الإدارة الحكومية. وبذلك فهو يهدف إلى متابعة العديد من الإجراءات المتخذة في مجال العدالة وسيادة القانون لضمان أمن بعثات حفظ السلام المتعاقبة والبناء على هذه القاعدة. وفضلاً عن ذلك، فإن برنامج تقديم الدعم إلى الإدارة الحكومية يتولى تأمين تعزيز المؤسسات التشريعية لدى الانهاء من الانتخابات المقبلة، وإشاعة اللامركزية والحكم المحلي، فضلاً عن تحديث الدولة. كما أنه يتضمن عنصراً شاملاً يعالج مسألة التنمية المستدامة والتي تتناول أبعادها الدعوة والمناقشات العامة ومسألة تكافؤ الفرص وطرق وضع الاستراتيجيات والسياسات.

٢٦ - الاستجابة لاحتياجات السكان الملحقة: في بداية عام ٢٠٠٣، أنهت منظومة الأمم المتحدة مع المانحين الشائين والمتعدد الأطراف فضلاً عن العديد من المنظمات غير الحكومية، برنامجاً إنسانياً متكاملاً لتقدم المساعدة إلى السكان المعرضين. وهذا البرنامج المتكامل هو مبادرة من جانب وكالات منظومة الأمم المتحدة في هالي من أجل اقتراح استجابة منسقة وسريعة ومحدة إلى سد احتياجات جزء متزايد من السكان وصل إلى حد خطير من الضعف. وهذا البرنامج يتولى تعزيز جهود التنمية المتوسطة والطويلة الأجل، مع دعم السكان المعرضين في استراتيجيات تأمين فرص وصولهم إلى الخدمات الأساسية وإلى المنتجات الالزمة الأساسية. وفترة دوام البرنامج ١٨ شهراً، وهو الوقت اللازم لخلق أوجه تآزر جديدة بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية على الأرض وبين ديناميات تقديم الدعم لسد الاحتياجات الأساسية وديناميات تقديم الدعم للتنمية.

٢٦ - الأهداف الإنمائية للألفية: عدة عروض سبقت بداية العمل الفعلي لإصدار تقرير هالي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. فمن جهة أولى، وضعت دراسة وفق المنهجية التي اقترحها مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية انطلاقاً من بيانات خاصة هالي. وعرضت نتائج هذه الدراسة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، يوم إحياء الذكرى السنوية للأمم المتحدة، وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر على المانحين والحكومة المهايتية، وذلك بغية إقناع جميع الشركاء بأهمية وضع هذا التقرير. وعلى هذا الأساس تم إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات الوطنية والدولية، وبالأخص منظومة الأمم المتحدة. وتم وضع اختصاصات المستشارين الفنيين الذين سيشاركون في المواقف المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وقد بدأت عمليات التوظيف. وحددت أيضاً المجموعات الموضعيية لمنظومة الأمم المتحدة. والمقرر إنهاء التقرير خلال صيف

عام ٢٠٠٣.

٢٧ - الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والمalaria: الدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة عموماً، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، كان دعماً مهماً في عملية التفاوض التي أدت إلى الموافقة على عضوية هايتي، وهي أحد البلدان الأولى التي استفادت من اعتمادات هذا الصندوق. وكان من نصيب مؤسسة سوجي بنك (وهي هيئة لا تتوخى الربح تابعة لمصرف محلي) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكونا المتقفين الأساسيين لـ ٦٧ مليون دولار خصصها الصندوق لهايتي لفترة خمس سنوات. ويظل المتقفين مع ذلك متعمدان بالاستقلال الذاتي ويعملان مع ١٧ منظمة من المنظمات غير الحكومية التي تعاقد معها الصندوق العالمي على خدمتها. الإجراءات المتخذة بفضل هذه الأموال ينبغي أن تعود بالفائدة على مئات الآلاف من الأشخاص وأن تسهم في الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز في هايتي مع إتاحة أفضل الفرص للمعالجة وتقدم المساعدة للأشخاص المصابين والذين انتقلت إليهم العدوى. وبالإضافة إلى ذلك، يعزز هذا البرنامج القدرات الوطنية على إدارة الوباء من خلال نجح متعدد القطاعات. وسيتولى رئاسة فريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز هذه السنة مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٨ - متابعة الأنشطة بعدبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي: يتتابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمله في ميدان العدالة وذلك بالعمل خصوصاً على مستوى الولايات الثلاثة النموذجية، لمكتب حماية المواطن والمدرسة الوطنية للقضاء، وإدارة السجون ومع منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان ولا بد من الإشارة إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستفيد في هذا الميدان من الدعم الكبير الذي يقدمه شركاء مثل كندا والسويد والاتحاد الأوروبي واليابان من خلال برنامج متطلع الأمم المتحدة، وكذلك برنامج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ويُتوخى هذه السنة الشروع بتجارب نموذجية على مستوى سجل الحالة المدنية، ولذا يُتوخى إقامة صلات مع العمل الذي تقوم به وكالات أخرى ومنها خصوصاً منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للهجرة.

٢٩ - تحليل حالة الفقر وتعزيز إنتاج الإحصاءات الاجتماعية: منذ خمس سنوات، تقوم منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم معهد هايتي للإحصاءات والمعلومات، الذي يخضع في الترتيبية الهرمية لسلطة وزير الاقتصاد والمالية، في جمع البيانات الاجتماعية. وقد أجريت استقصاءات عن ميزانيات الأسر المعيشية في ١٩٨٧ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠١، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع

الحكومة المهاجرة وبدعم مالي من حكومة الترويج، دراسة استقصائية معمقة عن الأوضاع الحياتية للأسر المعيشية في هايتي. وتشمل الدراسة خصوصاً تحات التربية، والمسكن، وسبل الوصول إلى الخدمات الأساسية، والسكان والمهاجرين، والتعليم والصحة، ونظم الحياة بالأماكن الريفية والأماكن الحضرية على السواء. والعديد من هذه المواضيع تتم معالجتها أيضاً من زاوية الأهداف الإنمائية للألفية التي تسلط الضوء على مختلف المؤشرات التي تتالف منها على مدى سنة كاملة. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً حملته مع المعهد لتعزيز الإحصاءات الاجتماعية التي يتم جمعها من الإدارات. ويندرج هذا النهج في إطار احتمال إنتاج الحكومة لإطار استراتيجي لمكافحة الفقر، وهو عمل لم تشرع فيه الحكومة بعد.

٣٠ - إدارة المخاطر والكوارث: في عام ١٩٩٧، أنشأت حكومة هايتي إدارة الحماية المدنية التي مهمتها تنسيق عمليات التدخل وأنشطة إدارة المخاطر والكوارث التي تعزى إلى الكوارث الطبيعية. وخلال عام ٢٠٠٠، قدمت الإدارة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خطة وطنية لإدارة المخاطر والكوارث تمحور حول هدفين أساسيين: '١' العمل على معالجة الأسباب والعوامل التي تولد حالة الضعف بهدف خفض تأثير الكوارث؛ '٢' تعزيز القدرة على الاستجابة للاحتياجات في حالات كوارث على جميع المستويات: المركزية، والإدارية، وعلى المستوى الاجتماعي والمحلي. وتم كذلك إنشاء لجان لا مركزية للحماية المدنية. ولما كان هذا الموضوع يشكل بعدها رئيسياً في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فإن وكالات منظمة الأمم المتحدة تعتمد الاشتراك في العمل في هذا المجال. وعلى خط مواز للمساعدة المقدمة إلى الحكومة، تهيأت منظومة الأمم المتحدة أيضاً لإدارة الكوارث الطبيعية، من خلال إعداد خطة حالات الطوارئ (مساعدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) وإنشاء فريق إدارة الأزمات، الذي يؤمن ببرنامج الأغذية العالمية تنسيقه.

٣١ - تأمين التعليم للجميع: في إطار أنشطة "إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية"، والأهداف الإنمائية للألفية وتصنيفات المنتدى العالمي في دكار، تدعم وكالات منظومة الأمم المتحدة، بقيادة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عملية وضع خطة عمل وطنية بشأن تأمين التعليم للجميع. وفضلاً عن ذلك، فإن معرفة النظام التعليمي تعززت بالإحصاء المدرسي. ويجري الاضطلاع بهذه الأنشطة بالتعاون مع كندا ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، واليابان، والاتحاد الأوروبي، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي.

خاتمة

٣٢ - منذ السنة المنصرمة، قليلة هي التغييرات التي طرأت على المساعدة الدولية المقدمة إلى هايتي، حيث الأزمة السياسية لا تزال مدد عملية وضع البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم. ومع ذلك لا بد من ملاحظة الدور المتزايد الذي تؤديه منظمة الدول الأمريكية لمساعدة البلد على الخروج من المأزق وتعزيز مؤسساته. وفي هذا الصدد، فإن عمليات التقييم الأخيرة التي قامت بها منظمة الدول الأمريكية، في إطار بعثتها الخاصة، وأجهزتها الإدارية أو وفدها الرفيع المستوى الذي زار الموقع، تتفق على وضع جدول يتناول الحالة السياسية العامة والعملية الانتخابية بشكل خاص. أي أن إعادة الحياة السياسية في هايتي إلى وضعها الطبيعي هي شرط أولى لعودة المانحين الرئيسيين، الذين تعتبر مساعدتهم ضرورية لسد احتياجات السكان وللشروع بسياسات اقتصادية واجتماعية منتجة للمستقبل. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نأمل في أن تعتمد القوى السياسية في البلد الفرصة التي تتيحها احتفالات ذكرى مرور مائة سنة على استقلال هايتي، في عام ٢٠٠٤، المائة قوتها الرمزية في أرواح الجميع، لتخطي التباينات الحزبية، والعمل على إنجاح العملية الانتخابية وعلى إقامة علاقة ثقة مع شركاء البلد الدوليين.

٣٣ - وبإمكان المجلس أن يحيط علماً بهذا التقرير.

الحواشي

(١) انظر قرار مجلس الأمن ١٢١٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

(٢) Haiti at a Glance, Banque Mondiale, 2002.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) معهد هايتي للإحصاءات (١٩٩٦).

(٥) المرجع نفسه، استناداً إلى تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٨، يعيش ٦٥ في المائة من السكان، الذين يشكل السكان الريفيون ٨٠ في المائة منهم، دون خط الفقر.

(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الحالة الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

(٧) هايتي - تحديات مكافحة الفقر - البنك الدولي ١٩٩٨.

(٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الحالة الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

(٩) وزارة الهaitiens الذين يعيشون في الخارج.